

Distr.
GENERAL

UNEP/OzL.Pro/ExCom/82/70
17 November 2018

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

برنامج
الأمم المتحدة
للبيئة



اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف
لتنفيذ بروتوكول مونتريال
الاجتماع الثاني والثمانون
مونتريال، من 3 إلى 7 ديسمبر/ كانون الأول 2018

المسائل ذات الصلة بالصندوق المتعدد الأطراف الناشئة من الاجتماع الأربعين للفريق العامل
المفتوح العضوية والاجتماع الثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال

مذكرة من الأمانة

خلفية

1- نظرت اللجنة التنفيذية في اجتماعها الحادي والثمانين، في ثلاث مسائل تتطلب نتائج المناقشات التي أجريت في الاجتماع الأربعين للفريق العامل مفتوح العضوية للأطراف في بروتوكول مونتريال¹، وفي الاجتماع الثلاثين للأطراف²، قبل أن تتمكن اللجنة من مواصلة المناقشة واتخاذ قرار بشأنهم. وتعرض هذه المسائل أدناه.

كفاءة استخدام الطاقة المتعلقة بالمبادئ التوجيهية لتكاليف التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية

2- في إطار البند 10 (أ) من جدول الأعمال، "وضعت مبادئ توجيهية لتكاليف التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية في بلدان المادة 5: مشروع معايير للتمويل" وافقت اللجنة التنفيذية على إنشاء فريق اتصال لمناقشة مشروع معايير التمويل باستفاضة بناءً على الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/81/55. واستناداً إلى التقرير الصادر عن الجهة الداعية إلى إنشاء فريق الاتصال، وطلبت اللجنة التنفيذية، ضمن جملة أمور، من الأمانة أن تقدم إلى الاجتماع الثاني والثمانين ملخصاً لمداولات الأطراف في الاجتماع الأربعين للفريق العامل مفتوح العضوية والاجتماع الثلاثين للأطراف فيما يتعلق بتقرير فريق التقييم التكنولوجي الاقتصادي بشأن المسائل المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة استجابة للمقرر 10/XXIX الصادر عن اجتماع الأطراف (المقرر 67/81 (ب)).

¹ فيينا، 9-10 يوليو/ تموز 2018.

² كويتو، إكوادور 5-9 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018.

3- استجابة للمقرر 67/81 (ب)، قدمت الأمانة إلى الاجتماع الثاني والثمانين الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/82/65. تعرض هذه الوثيقة الإجراءات التي اتخذت استجابة للمقرر 10/XXIX، خاصة فيما يتعلق بتقرير فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي بشأن المسائل المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة، وحلقة العمل المتعلقة بفرص كفاءة استخدام الطاقة أثناء التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية التي نظمت على هامش الاجتماع الأربعين للفريق العامل مفتوح العضوية للأطراف في بروتوكول مونتريال. وعرض كذلك المناقشات التي أجريت في ذلك الاجتماع فيما يتعلق بتقرير فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي وحلقة العمل، وتدور المناقشة العامة التي أجريين في الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن مسألة كفاءة استخدام الطاقة أثناء التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية. وتشمل توصية أيضا.

4- قبل الاجتماع الثاني والثمانين، ستصدر الأمانة إضافة للوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/82/65 تلخص نتائج الاجتماع الثلاثين للأطراف بشأن المسائل المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة أثناء التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية.

مبادئ توجيهية لتكاليف التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية في بلدان المادة 5

5- في إطار البند 12 من جدول الأعمال "مشروع تقرير اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال المقدم إلى الاجتماع الثلاثين للأطراف"، قررت اللجنة التنفيذية تفويض الأمانة بوضع التقرير في صيغته النهائية في ضوء المناقشات التي أجريت والقرارات المتخذة في الاجتماع الحادي والثمانين، وتقديم التقرير إلى أمانة الأوزون بعد الحصول على تصريح من الرئيس (المقرر 70/81). ووفقاً لهذا المقرر، قدمت الأمانة المعلومات الواردة في الوثيقة UNEP/OzL.Pro.30/10 إلى أمانة الأوزون. ونظر الأطراف في تلك الوثيقة في إطار البند 4 (ج) من جدول الأعمال، إلى جانب عرض مقدم من رئيس اللجنة التنفيذية بشأن التقدم المحرز في المبادئ التوجيهية لتكاليف التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية في بلدان المادة 5، وبعد المناقشة، اتخذ الأطراف قراراً في هذا الشأن.

6- قبل الاجتماع الثاني والثمانين، ستصدر الأمانة إضافة للوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/82/67 تلخص نتائج الاجتماع الثلاثين للأطراف بشأن المسائل المتعلقة بالمبادئ التوجيهية لتكاليف التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية في بلدان المادة 5.

زيادة في انبعاثات الكلوروفلوروكربون-11 العالمية

7- في إطار البند 14 من جدول الأعمال "مسائل أخرى" للاجتماع الحادي والثمانين للجنة التنفيذية، أعرب أحد الأعضاء عن قلقه إزاء الزيادة غير المتوقعة والمستمرة في انبعاثات الكلوروفلوروكربون-11 العالمية، على النحو الموصوف في دراسة علمية منشورة في دورية *Nature* في 16 مايو/ أيار 2018، على الرغم من الإبلاغ عن إنهاء إنتاج الكلوروفلوروكربون-11 بموجب بروتوكول مونتريال. وإذ يلاحظ أن نتائج الدراسة كانت قيد الاستعراض من قبل فريق التقييم العلمي لبروتوكول مونتريال، فقد اقترح أن تسمح اللجنة التنفيذية بالاتصال بين أمانة الصندوق وأمانة الأوزون بشأن هذه المسألة، وتشجع أمانة الصندوق على تقديم المساعدة إلى أمانة الأوزون في جمع المعلومات ذات الصلة.

8- وأثناء المناقشات، قال الأمين التنفيذي لأمانة الأوزون إن مسألة زيادة انبعاثات الكلوروفلوروكربون-11 لم تكن مدرجة في جدول أعمال الاجتماع الأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية، ولكن يمكن إدراجها إذا رغب الأطراف ذلك. عندئذ ستطلب أمانة الأوزون التعاون مع أمانة الصندوق حسب ما اقترح.

9- وبعد ذلك، طلبت اللجنة التنفيذية من أمانة الصندوق تقديم المعلومات ذات الصلة، حسب الاقتضاء، إلى أمانة الأوزون، ووفقاً للمبادئ التوجيهية والإجراءات والسياسات والمقررات الصادرة عن الصندوق المتعدد الأطراف وبيروتوكول مونتريال (المقرر 72/81).

المناقشات التي أجريت في الاجتماع الأربعين للفريق العامل مفتوح العضوية

10- تم النظر في مسألة انبعاثات الكلوروروفلوروكربون-11 العالمية في الاجتماع الأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية، حيث تم تقديم أدلة على النتائج الرئيسية. وعقب مناقشة أساسية شددت على الحاجة إلى استجابة عاجلة تستند إلى استعراض كامل لأحدث الاستنتاجات، وقدم ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ورقة غرفة اجتماع، تحتوي على مشروع قرار، باسم مجموعة من الأطراف.

11- وبعد ذلك، وافق الفريق العامل المفتوح العضوية على إنشاء فريق اتصال للنظر في التوضيحات التي قدمتها أفرقة تقييم المعلومات المقدمة في عروضهم؛ والنظر في والانتها من مشروع المقرر الوارد في ورقة غرفة الاجتماعات ووضع الصيغة النهائية لاعتمادها من الفريق العامل المفتوح العضوية؛ لمناقشة المسائل التي يتعين معالجتها والإجراءات الواجب اتخاذها في الفترة التي تسبق الاجتماع الثلاثين للأطراف؛ ومعالجة التقارير الصحفية الأخيرة بشأن انبعاثات الكلوروروفلوروكربون-11 العالمية.

12- وعقب المناقشات التي أجراها فريق الاتصال، أبلغت رئيسة فريق الاتصال المشاركة أن الفريق قد توصل إلى اتفاق بشأن نسخة منقحة من مشروع المقرر. وقالت إن فريق الاتصال وافق كذلك على تشجيع الأطراف والمؤسسات ذات الصلة على اتخاذ إجراءات بشأن الكلوروروفلوروكربون-11 في الفترة التي تسبق الاجتماع الثلاثين للأطراف. وعلى وجه الخصوص، طلب الفريق من فريق التقييم العلمي وفريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي أن يقدموا معلومات إضافية، قدر الإمكان وفي حدود ولاياتهم الحالية، عن انبعاثات الكلوروروفلوروكربون-11؛ وأن تعد أمانة الأوزون وثيقة تلخص أي معلومات علمية أو تقنية جديدة عن الكلوروروفلوروكربون-11؛ وأن يتيح الأطراف والمؤسسات العلمية أي بيانات رصد تتعلق بالكلوروروفلوروكربون-11. سوف يحال مشروع المقرر على النحو الذي وفق عليه الفريق العامل المفتوح العضوية إلى الاجتماع الثلاثين للأطراف.

المناقشات التي أجريت في الاجتماع الثلاثين للأطراف

13- يحتوي المرفق الأول بهذه الوثيقة على مقتطف من مشروع تقرير³ الاجتماع الثلاثين للأطراف. واعتمدت الأطراف مشروع المقرر الذي أُحيل إلى الاجتماع على النحو الذي وافق عليه الفريق العامل المفتوح العضوية. وتود أمانة الصندوق أن توجه انتباه اللجنة التنفيذية إلى الفقرة 6 من المقرر، الواردة أدناه:

" تطالب الأمانة، بالتشاور مع أمانة الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال، بأن تزود الأطراف بلمحة عامة توضح الإجراءات المتخذة في إطار البروتوكول والصندوق فيما يتعلق بالمواد الخاضعة للرقابة التي يستعرض ويضمن بها الأطراف استمرار الامتثال للالتزامات البروتوكول وشروط الاتفاقات في إطار الصندوق، بما في ذلك فيما يتعلق بالرصد والإبلاغ والتحقق؛ وأن تقدم تقريراً إلى الفريق العامل المفتوح العضوية في اجتماعه الحادي والأربعين وتقرير نهائي إلى الاجتماع الحادي والثلاثين للأطراف؛ "

³ مستخرج من MOP30-L1.e و MOP30-L2.e في وقت الانتهاء من هذه الوثيقة. لا يتضمن هذا المقتطف تصحيحات للتقرير تمت قراءتها أثناء اعتماد التقرير.

نطاق مذكرة الأمانة

14- بالإشارة إلى الشاغل الرئيسي الذي أعربت عنه اللجنة التنفيذية بشأن مسألة الزيادة غير المتوقعة والمستمرة في انبعاثات الكلوروروفلوروكربون-11 العالمية، وقرار الاجتماع الثلاثين للأطراف، تشمل هذه المذكرة المقدمة من الأمانة معلومات أولية عن السياسات والإجراءات المتعلقة بالرصد والإبلاغ والتحقق اللاتي تساعد على ضمان الامتثال المستمر للالتزامات بلدان المادة 5 بروتوكول مونتريال وبتفاهاتهم مع اللجنة التنفيذية المشار إليها في قرار الأطراف. وتطلب الأمانة توجيهات اللجنة التنفيذية بشأن ما إذا كان النهج المقترح في هذه المذكرة المقدمة من الأمانة كافٍ لتوفير مدخلات للوثيقة المطلوبة بموجب الفقرة 6 من قرار الأطراف.

15- توضح هذه المذكرة المقدمة من الأمانة سياسات وإجراءات الصندوق المتعدد الأطراف مع التركيز على:

- (أ) الإطار التنظيمي الذي وضعته بلدان المادة 5 في إطار الصندوق المتعدد الأطراف؛
- (ب) وأهمية مشروعات التعزيز المؤسسي التي قدم من خلالها التمويل إلى وحدات الأوزون الوطنية؛
- (ج) والإبلاغ الإلزامي عن استهلاك وإنتاج المواد الخاضعة للرقابة من جانب بلدان المادة 5، واتساق البيانات المبلغ عنها في إطار تقارير البرامج القطرية وبيانات المادة 7؛
- (د) وأنشطة الرصد والتقييم في إطار الصندوق المتعدد الأطراف، مع قائمة بتلك الدراسات النظرية والتقييمات الميدانية ذات الصلة بطلب الفريق العامل المفتوح العضوية من أمانة الصندوق؛
- (هـ) والشروط المذكورة في الاتفاقات متعددة السنوات التي يتعين استيفؤها قبل الإفراج عن شرائح التمويل، وتشمل: التحقق المستقل من الامتثال لأهداف خفض المواد المستنفدة للأوزون المنصوص عليها في اتفاقات الإزالة؛ ورصد الأنشطة المدرجة في الاتفاقات؛ وأدوار ومسؤوليات المؤسسات الوطنية؛ وأدوار ومسؤوليات الوكالات الثنائية والمنفذة؛ وآثار عدم الامتثال للاتفاقيات؛
- (و) ودور برنامج المساعدة على الامتثال في تقديم المساعدة على الامتثال لبلدان المادة 5، والأدوات والمنتجات والخدمات التي طورها لضباط الجمارك وموظفي الإنفاذ.

الإطار التنظيمي الذي وضعته بلدان المادة 5 في إطار الصندوق المتعدد الأطراف⁴

16- منذ الموافقة على الأنشطة الأولى التي يمولها الصندوق المتعدد الأطراف في الاجتماع الرابع، اتخذت اللجنة التنفيذية باستمرار قرارات لتعزيز الإطار السياسي والتنظيمي لتيسير امتثال بلدان المادة 5 لبروتوكول مونتريال.

17- على مر السنين، أنشأ وحسن بلدان المادة 5 نظم وطنية للتراخيص والحصص مصحوبة بقواعد رقابة أخرى، التي ساهمت في خفض إمدادات المواد الخاضعة للرقابة بموجب البروتوكول عن طريق تقييد الواردات والصادرات و، حيثما ينطبق ذلك، الإنتاج. وأصبحت هذه اللوائح المقيدة للإمداد أكثر فاعلية، وأثبتت جدواها من تقارير التحقق من استهلاك المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية التي قدمت مع طلبات تمويل شرائح الخطط الوطنية

⁴ هذا القسم مستخرج من الوثيقة الأولية المعنية بجميع الجوانب المتعلقة بقطاع خدمة التبريد التي تدعم التخفيض التدريجي للمواد الهيدروكلوروكربونية المقدمة إلى الاجتماع الثاني والثمانين UNEP/OzL.Pro/ExCom/82/64.

للإزالة اللاتي استعرضتها الأمانة، وأظهرت تحسينات في التنسيق بين وحدة الأوزون الوطنية وهيئات إصدار التراخيص والجمعيات والمؤسسات الصناعية ذات الصلة وسلطات الجمارك والمستوردين.

18- ودعماً للإطار التنظيمي للمواد الخاضعة للرقابة بموجب البروتوكول وإنفاذه، تقدم المساعدة باستمرار لتدريب ضباط الجمارك وموظفي إنفاذ القانون كجزء من الخطة الوطنية لإزالة المواد المستنفدة للأوزون في كل بلد. ولبلدان المادة 5 الذين ينتجوا المواد المستنفدة للأوزون، تم تقديم أنشطة بناء القدرات لضمان الرقابة على مستويات الإنتاج، بما في ذلك نظم الترخيص والحصص وفرض ضوابط على الصادرات التي تبقى من أجلها استخدامات المواد غير الخاضعة للرقابة (مثل، المواد الخام والحجر الصحي وما قبل الشحن، وغير ذلك).

19- قيم كبير موظفي الرصد تدريب ضباط الجمارك ومشروعات نظم الترخيص⁵ وقدم تقريراً في الاجتماع الخامس والأربعين للجنة التنفيذية⁶. ثم عُرضت نسخة منقحة من التقرير على الاجتماع الخامس والعشرين للفريق العامل مفتوح العضوية، ثم تمت معالجتها في الاجتماع السابع عشر للأطراف في سياق مناقشات حول منع الاتجار غير المشروع في المواد المستنفدة للأوزون الخاضعة للرقابة، حيث طلب الأطراف من اللجنة التنفيذية النظر في اجتماعها الثامن والأربعين في التوصيات الواردة في التقرير المذكور أعلاه.

20- وبناءً على ذلك، طلبت اللجنة التنفيذية في الاجتماع الثامن والأربعين من الوكالات الثنائية والمنفذة إعداد وتنفيذ خطط الإزالة بطريقة تضمن، حيثما أمكن، تنفيذ التوصيات التالية:

(أ) وضع أنظمة متعلقة بالصادرات ونظم الترخيص وفرض حظر على بيع المواد الخاضعة للرقابة للشركات غير المرخصة؛ وتقييد استيراد معدات التبريد وتكييف الهواء القائمة على غازات التبريد الخاضعة للرقابة وتعيين موظفي الجمارك للمشاركة في لجان الأوزون وتوقيع مذكرات تفاهم بين إدارة الجمارك ووحدة الأوزون الوطنية وإنشاء نقاط اتصال للبيئة في الجمارك مع الوصول إلى أعلى مستوى من التسلسل الهرمي للجمارك؛ وإشراك معاهد التصديق والتطبيع في تحديد المواد الخاضعة للرقابة في حالة عدم وجود مرافق مختبرات مجهزة تجهيزاً كافياً في مكاتب الجمارك؛ وجعل الرموز الجمركية أكثر تفصيلاً بإضافة أرقام إلى النظام المنسق لتوصيف السلع وترميزها (النظام المنسق) الذي وضعت وصانته منظمة الجمارك العالمية؛ وإبلاغ البلدان المستوردة عن الشحنات المرخصة والتحقق من أن العملاء مدرجين في قائمة المستوردين المعتمدين، التي يجب أن يقدمها البلدان المستوردين بانتظام؛

(ب) ودعوة كبار المسؤولين من الجمارك والإدارات الحكومية الأخرى والوكلاء التجاريين أو السماسرة المسؤولين عن إدارة تخليص الشحنات إلى حلقات دراسية من أجل ضمان التطبيق الصحيح لنظام الترخيص وتحديد واردات المواد الخاضعة للرقابة؛ والتأكد من حدوث مراحل تدريب المدربين وتدريب موظفي الجمارك في تتابع سريع وأن يتم الاحتفاظ بقاعدة بيانات تضم المدربين والمتدربين النشطين وتعجيل إرسال معرفات غازات التبريد المقدمة إلى الدوائر الجمركية؛

(ج) وتنظيم حلقات دراسية عن التعاون الإقليمي بين موظفي الجمارك، ودعم مواءمة التشريعات والإجراءات الجمركية بواسطة برنامج المساعدة على الامتثال التابع للأمم المتحدة للبيئة؛ وتشجيع إنشاء شبكات إقليمية غير رسمية لموظفي الجمارك؛ وتعديل كتيبات تدريب موظفي الجمارك بإضافة معلومات عن الضوابط الجمركية والكشف عن التجارة غير المشروعة وتطوير أدوات الفحص (مثل،

⁵ الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/45/11

⁶ حدد التقرير أنظمة الترخيص في البلدان التي تمت زيارتها، والإجراءات الجمركية والواردات غير المشروعة المكتشفة والدورات التدريبية التي أجريت في البلدان الذين تمت زيارتهم، ومعرفات غازات التبريد التي تم تسليمها والخبرات المبلغ عنها والتحسينات المقترحة.

الأداة المرجعية السريعة للجمارك والملصقات وقوائم التدقيق وقواعد البيانات) وضمان التوزيع واسع النطاق على بلدان العملة المادة 5.

21- ودعا الاجتماع الرابع عشر للأطراف الأطراف إلى إبلاغ أمانة الأوزون عن حالات الاتجار غير المشروع في المواد المستنفدة للأوزون المثبتة تماماً (المقرر 7/XIV). يمكن أن تقدم هذه التقارير دروساً مفيدة بشأن كيفية زيادة تعزيز الأطر التنظيمية الموجودة ومنع الاتجار غير المشروع بالمواد الخاضعة للرقابة بموجب البروتوكول.

22- استمر استخدام الإطار التنظيمي المنشأ خلال إزالة المواد الكلوروفلوروكربونية من أجل الإزالة العاجلة للمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. وخلال إعداد خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، قدم تمويل لمساعدة بلدان المادة 5 على إدراج تدابير الرقابة على المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في تشريعاتهم وأنظمتهم ونظم التراخيص. ولا يمكن الموافقة على تمويل تنفيذ خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية إلا بعد استلام تأكيد من الحكومة على وجود وتنفيذ تدابير الرقابة هذه. وطلبت اللجنة التنفيذية أيضاً من الاجتماع الثامن والستين، أن تقدم الحكومات التي تقدم طلبات شرائح التمويل لخططها لإدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية تأكيداً على وجود نظام معمول به لتراخيص وحصص واردات المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية و، حيثما ينطبق ذلك، إنتاج وصادرات المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، وأن ذلك النظام كان قادراً على ضمان امتثال البلد للجدول الزمني لإزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، كشرط للموافقة على تمويل طلبات الشرائح. علاوة على ذلك، ذكرت اللجنة التنفيذية، في اجتماعها التاسع والسبعين، الوكالات الثنائية والمنفذة مع بلدان المادة 5، عند إعداد طلبات التمويل لخطط لإزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية بالكامل في قطاع التصنيع، بأن يدرجوا التدابير التنظيمية اللازمة لضمان استدامة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية بالكامل في هذا القطاع المحدد، مثل السياسات التي تحظر استيراد و/ أو استخدام المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية.

23- بالإضافة إلى ذلك، من خلال تنفيذ خطط إزالة المواد المستنفدة للأوزون، تتلقى بلدان المادة 5 مساعدة لوضع تدابير تنظيمية محددة لضمان استدامة الإزالة. وتراقب اللجنة التنفيذية تنفيذ هذه الإجراءات التنظيمية في البلدان. على سبيل المثال، تتضمن قرارات اللجنة التنفيذية التي توافق على شرائح التمويل في العديد من خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية التزام الحكومة بوضع لوائح محددة لمنع مواد بعينها بعد إجراء تحويل كامل لقطاع التصنيع ذي الصلة.

24- لا تنتج الغالبية العظمى من بلدان المادة 5 المواد الخاضعة للرقابة بل تستوردها فقط. والأطر التنظيمية اللازمة لضمان امتثالهم لبروتوكول مونتريال أبسط مما هي لبلدان المادة 5 الذين ينتجوا و/ أو يصدروا (مثل إعادة شحن) مواد خاضعة للرقابة. بالإضافة إلى ذلك، تجلب الأنظمة والإبلاغ المتعلقان بحركة المواد الخاضعة للرقابة من خلال مناطق التجارة الحرة مضاعفات إضافية. على وجه الخصوص، رغم أن المبادئ التوجيهية للإبلاغ عن البيانات بموجب المادة 7 تشجع على الإبلاغ عن نقل المواد الخاضعة للرقابة من خلال المناطق التجارة الحرة، لا تعتبر بعض بلدان المادة 5 نقل المواد الخاضعة للرقابة إلى أو من منطقة التجارة الحرة يؤثر على الاستهلاك أو الامتثال⁷. وتختلف الأنظمة المرتبطة بحركة المواد الخاضعة للرقابة الواردة في البوليولات سابقة الخلط حسب البلد ويمكن أن تثير تحديات عندما تختلف تلك الأنظمة وآليات الإبلاغ. وبناءً على ذلك، ستختلف الأطر التنظيمية اللازمة لضمان الامتثال لبروتوكول مونتريال باختلاف الظروف الوطنية الخاصة.

⁷ يمكن تعديل الأطر التنظيمية والإبلاغية لكي تشمل شرطاً للمواد الخاضعة للرقابة المارة عبر منطقة تجارة حرة لتجنب التجارة غير المشروعة والامتثال للفقرة 3 (د) من المقرر 12/XIX بشأن منع الاتجار غير المشروع في المواد المستنفدة للأوزون. وتنص الفقرة 3 (د) من المقرر 12/XIX على أنه قد يرغب الأطراف الذين يريدون تحسين تنفيذ وإنفاذ نظم التراخيص لديهم من أجل مكافحة التجارة غير المشروعة بفاعلية أكثر في النظر في التنفيذ محلياً، طوعاً، لرصد حركات عبور (شحنات عبر الحدود) المواد المستنفدة للأوزون، بما في ذلك تلك التي تمر عبر مناطق التجارة الحرة.

التعزيز المؤسسي

25- أصبح التعزيز المؤسسي على مر السنين مرادفاً للدعم المقدم لوحادات الأوزون الوطنية، الذي يكون في مقدمة تنفيذ الأنشطة المتعلقة بروتوكول مونتريال، بما في ذلك السياسات والقوانين والأنظمة وجمع وإدارة بيانات الاستيراد / التصدير والإبلاغ عن بيانات استهلاك المواد الخاضعة للرقابة لكل من أمانة الأوزون وأمانة الصندوق وأنشطة الإزالة على الصعيد القطري⁸.

26- تلخص أهمية التعزيز المؤسسي في دعم امتثال البلدان للالتزامات بروتوكول مونتريال ولشروط الاتفاقات في إطار الصندوق المتعدد الأطراف على النحو التالي:

(أ) مساعدة السلطات في التصديق على تعديلات بروتوكول مونتريال. وحتى 4 ديسمبر/ كانون الأول 2014، تم التصديق على جميع تعديلات بروتوكول مونتريال التي طال أمدها بغير استثناء، وحتى 31 أكتوبر/ تشرين الأول 2018، صدق 35 بلداً من بلدان المادة 5 على تعديل كيغالي؛

(ب) ومساعدة السلطات على وضع وإنفاذ التشريعات والأنظمة المتعلقة بضبط ورصد المواد الخاضعة للرقابة. على سبيل المثال، يوجد لدى جميع بلدان المادة 5 حالياً نظاماً عاملاً لترخيص وحصر واردات و، حيثما ينطبق ذلك، إنتاج وصادرات المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، قادرة على ضمان امتثال البلدان لأهداف بروتوكول مونتريال، بما يتماشى مع المقرر 17/63؛

(ج) وتنسيق جمع وتحليل وتقديم البيانات عن الاستهلاك والإنتاج بموجب المادة 7 من بروتوكول مونتريال والتقارير المرحلية عن تنفيذ البرامج القطرية؛

(د) وتنسيق أصحاب المصلحة، أي المؤسسات الحكومية، بما في ذلك سلطات الجمارك ومستوردو / ومصدرو وتجار المواد المستنفدة للأوزون؛ والصناعة و الجمعيات الصناعية / التجارية؛ ومراكز التدريب والمنظمات غير الحكومية؛ وربط السلطات الحكومية باللجنة التنفيذية وأمانة الصندوق والوكالات الثنائية والمنفذة؛

(هـ) وتخطيط وتنظيم وتوجيه وتنسيق جميع الأنشطة المطلوبة لتنفيذ خطط الإزالة؛

(و) ودمج مسائل حماية الأوزون في الخطط الوطنية. قدم جميع بلدان المادة 5 الذين يطلبون تمويلاً للتعزيز المؤسسي تفاصيلاً عن دور ووضع وحدة الأوزون الوطنية داخل الإدارة الوطنية وحدودها في الإبلاغ، وعن كيفية ترسيخ برامج حماية الأوزون داخل الهيكل الحكومي للبلد؛

(ز) وزيادة توعية أصحاب المصلحة. نظم ونفذ جميع بلدان المادة 5 العديد من فعاليات التوعية، التي تستهدف أصحاب مصلحة معينين أو عامة الناس.

⁸ خلاص التقرير النهائي عن تقييم مشروعات التعزيز المؤسسي المقدم إلى الاجتماع السادس والخمسين إلى أن معظم بلدان المادة 5 قد حققت التخلص التدريجي من المواد المستنفدة للأوزون حسبما حدد، وأن ذلك لم يكن من الممكن تحقيقه دون تمويل التعزيز المؤسسي (UNEP/OzL.Pro/ExCom/56/8).

الإبلاغ الإلزامي عن استهلاك وإنتاج المواد الخاضعة للرقابة

27- يطلب من بلدان المادة 5 الذين يطلبون تمويلاً من الصندوق المتعدد الأطراف لإزالة المواد الخاضعة للرقابة في قطاعي الاستهلاك والإنتاج (حسب الاقتضاء) تقديم تقرير مرحلي إلزامي عن تنفيذ البرامج القطرية سنوياً إلى أمانة الصندوق⁹. تشمل تقارير بيانات البرامج القطرية الحالية معلومات عن المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية فقط.

28- تجمع التقارير في إطار المادة 7 من بروتوكول مونتريال المقدمة من الأطراف إلى أمانة الأوزون معلومات عن واردات وصادرات وإنتاج المواد الخاضعة للرقابة، بينما تمثل تقارير بيانات البرامج القطرية المقدمة إلى أمانة الصندوق المصدر الوحيد للمعلومات عن التوزيع القطاعي لاستخدام هذه المواد الخاضعة للرقابة في بلدان المادة 5. واستناداً إلى تقارير بيانات البرامج القطرية، تعد الأمانة وثيقة عن بيانات البرامج القطرية وآفاق الامتثال التي تنظر فيها اللجنة التنفيذية في كل اجتماع. وقدمت هذه الوثيقة باعتبارها وثيقة معلومات إلى كل اجتماع للجنة التنفيذ بموجب إجراء عدم الامتثال لبروتوكول مونتريال. ومع ذلك، لا تتناول هذه الوثيقة استهلاك وإنتاج المواد المزالة بالفعل (مثل، المواد الكلوروفلوروكربونية ورابع كلوريد الكربون والهالونات).

29- تلخص الوثيقة التي أعدتها الأمانة البيانات والمعلومات المستمدة من تقارير البرامج القطرية المستلمة، التي تقدم، في جملة أمور، حالة نظم الترخيص والحصص وتحليلاً لحالة امتثال هذه البلدان لتدابير الرقابة بموجب بروتوكول مونتريال (حالياً، تجميد المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لعام 2013، والإزالة التامة لبروميد الميثيل وثلاثي كلورو الايثان، و10 تخفيض في المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية بحلول عام 2015). كما تقارن الوثيقة بيانات الاستهلاك والإنتاج في إطار تقارير البرامج القطرية مع البيانات المبلغ عنها في إطار المادة 7 من البروتوكول، وتحدد اختلافات البيانات المحتملة بين مجموعتي البيانات¹⁰.

30- في مناسبات عديدة، استرعى انتباه كل من اللجنة التنفيذية والأطراف في بروتوكول مونتريال اتساق بيانات الاستهلاك والإنتاج المبلغ عنها في إطار تقارير البرامج القطرية وتقارير المادة 7. وفي حالات تضارب البيانات، تطلب اللجنة التنفيذية من الوكالات المنفذة ذات الصلة مساعدة الحكومات المعنية في توضيح سبب التناقض. كما يتعين على بلدان المادة 5 أن يدرجوا بيانات الاستهلاك والإنتاج (عند الاقتضاء) في مقترحات مشروعاتهم، وتتم مقارنة البيانات المبلغ عنها في تلك المسألة ببيانات البرامج القطرية والمادة 7 لتحديد الاستهلاك المؤهل للتمويل (المقرران 18/34 (أ) و 16/41).

31- تساعد متطلبات الإبلاغ الإلزامي عن البيانات والتحقق من الاتساق بين مجموعات البيانات المختلفة على ضمان الامتثال المستمر لبروتوكول مونتريال والاتفاقات المبرمة بين الحكومات واللجنة التنفيذية.

الرصد والتقييم في إطار الصندوق المتعدد الأطراف

32- قررت اللجنة التنفيذية في اجتماعها التاسع عشر، في جملة أمور، أن تفر مشروع الاختصاصات المتعلقة بتصميم نظام رصد وتقييم للصندوق المتعدد الأطراف وأن تكلف الأمانة، بالتعاون مع الوكالات المنفذة، لبأن تقدم مشروع نظام للرصد والتقييم لكي يعرض في اجتماعها العشرين (المقرر 40/19).

⁹ لاحظت اللجنة التنفيذية في اجتماعها الخامس أنه ينبغي أن ترصد الحكومات التقدم المحرز في خفض استهلاك المواد الخاضعة للرقابة بما يتماشى مع خططها المبينة في البرنامج القطري، وأن تستعرض دورياً فعالية التدابير المتخذة، وطلبت من بلدان المادة 5 تقديم معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ برامجهم القطرية سنوياً. (الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/5/16 الفقرتين 22 و 23).

¹⁰ على سبيل المثال، تناقش الوثيقة المقدمة إلى الاجتماع الثاني والثمانين اختلافات البيانات الموجودة في: بروني دار السلام وبوروندي والصين والأردن والمغرب وجنوب أفريقيا والجمهورية العربية السورية وتريناداد وتوباغو وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) (UNEP/OzL.Pro/ExCom/82/9).

33- يتولى كبيرو المسؤولين عن الرصد والتقييم¹¹ عملية رصد وتقييم المشروعات والأنشطة الممولة من الصندوق المتعدد الأطراف، وتشمل تقديم تقارير دورية لقياس التقدم المحرز، أو عدم إحراز تقدم، في المشروعات المنجزة والجاري تنفيذها. وتقدم معلومات عن مواطن القوة والقيود لمختلف أنواع المشروعات وخطط الإزالة، والأسباب الرئيسية لعدم تحقيق الأهداف والدروس المستفادة أثناء التنفيذ وتوصيات لاتخاذ إجراءات لتحسين أداء الصندوق.

34- يقدم برنامج عمل الرصد والتقييم لكبيرى المسؤولين عن الرصد والتقييم سنوياً لكي توافق عليه اللجنة التنفيذية باتباع الصيغة التي اعتمدها اللجنة التنفيذية في اجتماعها الحادي والعشرين. واستناداً إلى برامج العمل المعتمدة، أجرى كبيرو المسؤولين عن الرصد والتقييم عدداً من الدراسات النظرية ودراسات الحالة والتقييمات الميدانية بشأن مجموعة واسعة من المسائل بما فيها تلك المسائل ذات الصلة بطلب الفريق العامل المفتوح العضوية. للإشارة، يقدم المرفق الثاني بمذكرة الأمانة ملخصاً للوثائق ذات الصلة التي أعدها كبيرو المسؤولين عن الرصد والتقييم.

الاتفاقيات متعددة السنوات

35- منذ عام 1999، أصبحت الاتفاقيات متعددة السنوات طريقة تمويل سائدة في الصندوق المتعدد الأطراف لمساعدة بلدان المادة 5 على تحقيق أهداف الإزالة بموجب بروتوكول مونتريال. وبعد الإزالة العاجلة للمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية المتفق عليها في الاجتماع التاسع عشر للأطراف، تتعلق الاتفاقيات متعددة السنوات بخطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، التي تحدد التزام الحكومات المعنية لتحقيق تخفيضات إجمالية مستدامة في الاستهلاك والإنتاج (حسب الاقتضاء) والتمويل المعتمد من حيث المبدأ عند إثبات تحقيق هذه التخفيضات.

36- بالإضافة إلى التزامات اللجنة التنفيذية والحكومات المعنية، تصف الاتفاقيات، ضمن جملة أمور، الشروط التي يجب استيفاؤها قبل الإفراج عن شرائح التمويل، بما في ذلك التحقق؛ ورصد الأنشطة المدرجة في الاتفاقيات وأدوار ومسؤوليات المؤسسات الوطنية وأدوار ومسؤوليات الوكالات الثنائية والمنفذة وأثار عدم الامتثال لهذه الاتفاقيات.

شروط الإفراج عن التمويل

37- حسب المنصوص عليه في الاتفاقيات، ستقدم اللجنة التنفيذية التمويل فقط عندما يكون البلد المعني: قد حقق أهداف إزالة المواد الخاضعة للرقابة المذكورة في الاتفاقيات وأنه تم التحقق من هؤلاء الأهداف بصورة مستقلة لجميع السنوات المعنية، ما لم تقرر اللجنة التنفيذية خلاف ذلك¹²، وقدمت تقريراً مرحلياً يوضح أنها حققت مستوى كبيراً من تنفيذ الأنشطة التي بدأت مع الشرائح الموافق عليها سابقاً؛ ولديها خطة تنفيذ تغطي كل سنة تقييمية حتى السنة التي سيطلب لها تمويل إضافي وتشملها.

¹¹ قررت اللجنة في اجتماعها الثامن والخمسين، اعتماد التوصيف الوظيفي المنقح لكبير موظفي الرصد والتقييم والموافقة على تقييم عبء عمله، والحد الأقصى لفترة المشاركة (المقرر 5/58 (ب) و (ج)).

¹² للبلدان ذوي حجم الاستهلاك المنخفض (أي للمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، البلدان المحدد لهم خط أساس استهلاك قدره 360 طن من قدرات استنفاد الأوزون وأدنى، المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، البلدان المحدد لهم خط أساس استهلاك في قطاع خدمة التبريد قدره 360 طن متري وأقل)، سيتم اختيار عينة من 20 بالمائة من هذه البلدان لأغراض التحقق لذلك العام. ويتم توفير تمويل إضافي لهؤلاء البلدان لتنفيذ هذه الممارسة.

التحقق المستقل

38- التحقق المستقل من امتثال بلد ما لأهداف التخفيض بموجب الاتفاق هو من مسؤولية الوكالة الثنائية أو الوكالة المنفذة المعنية، وهو شرط للإفراج عن تمويل الشريحة ما لم تقرر اللجنة التنفيذية أن هذا التحقق غير لازم. ولا تجرى مثل هذه التحقيقات عادة بعد إنجاز المشروع.

39- من أجل تيسير إعداد تقارير التحقق، وافقت اللجنة التنفيذية على مبادئ توجيهية ونماذج قياسية للتحقق من إزالة كل من استهلاك وإنتاج المواد الخاضعة للرقابة. وتحدد المبادئ التوجيهية أنه ينبغي أن يستعرض التحقق من الاستهلاك التشريعات والسياسات والإجراءات الوطنية بشأن واردات / صادرات¹³ المواد المذكورة في التذييل 1- ألف من الاتفاق المبرم بين الحكومة المعنية واللجنة التنفيذية. وحيثما ينطبق ذلك، ينبغي أن يشمل التحقق أيضاً المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية الأخرى المستوردة غير المدرجة في التذييل 1- ألف. ويجب التحقق من الاستهلاك السنوي للمواد المستنفدة للأوزون في ضوء أهداف الاستهلاك المحددة في الصف 1-2 من التذييل 2- ألف من الاتفاق، ويجب تنفيذه لجميع السنوات التي حدد لها هدف في الاتفاق، باستثناء تلك السنوات التي تم التحقق منها سابقاً. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن تقرير التحقق لا يغطي بالضرورة المواد الخاضعة للرقابة غير المذكورة في التذييل 1- ألف. على سبيل المثال، قد لا يشمل تقرير التحقق المقدم كجزء من خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية معلومات عن المواد الخاضعة للرقابة غير المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية.

40- ينبغي أن يحدد تقرير التحقق عملية وشروط إصدار التراخيص. ويجب أن يشمل وصفاً لكيفية تعيين الحصة السنوية ومن يستطيع التقدم للحصول على ترخيص ومن المسؤول عن منح أو رفض الطلبات وبأي معايير؛ وكيف يتم إبلاغ مقدم الطلب وغيره من أصحاب المصلحة المعنيين بالقرار. كما ينبغي توفير الأساس القانوني لعملية الترخيص (أي مدعوماً بالتنظيم الوطني والاتفاق الداخلي)، بما في ذلك شروط الرفض وعدم تمدد الحصص السنوية والهيئة المسؤولة عن إصدار تراخيص الاستيراد. وفي البلدان التي تشارك فيها هيئة واحدة أو أكثر، ينبغي تقديم وصف للأدوار المحددة لكل منها، وخريطة سير العمليات.

41- خلال عملية التحقق في قطاع الاستهلاك، يجب إجراء تحليل ومقارنة التراخيص الصادرة والواردات الفعلية مقابل هذه التراخيص لكل مستورد على حدة. كما ينبغي مقارنة البيانات المجمعة للواردات الفعلية مع البيانات المبلغ عنها في كل من تقرير بيانات البرنامج القطري وتقرير بيانات المادة 7، وكذلك مع أهداف الاستهلاك المحددة في التذييل 2- ألف من الاتفاق.

42- وينبغي أن تتضمن المعلومات المقدمة عن الإجراءات الإدارية ما إذا كانت الرموز الجمركية الوطنية قادرة على تحديد الواردات من مختلف المواد الخاضعة للرقابة والمواد الخاضعة للرقابة الواردة في البوليولات سابقة الخط المستوردة عند الاقتضاء. ويجب أن تشمل عملية التحقق تقريراً يصف ما إذا كانت السلطات الجمركية في موانئ الدخول مزودة بالمتطلبات الأساسية للتفتيش.

¹³ مثل: (أ) قناة اتصال بين السلطة الحكومية المختصة (أي سلطة الترخيص) والجمارك؛ و(ب) قائمة معتمدة لمستوردي / مصدري المواد الخاضعة للرقابة، وكذلك الموزعين، حيثما وجدوا. وينبغي استعراض عينة تمثيلية للتقارير الواردة من المستوردين / المصدرين، ومن الموزعين؛ حيثما وجد، و(ج) الإجراءات الإدارية والتوثيق، بما في ذلك النظام الوطني للسفريات الجمركية المنسقة من أجل تحديد المواد الخاضعة للرقابة والخطات والأسماء التجارية وأرقام الرموز ووضع العلامات وغير ذلك من التوثيق اللازم لتقديمها إلى السلطات الجمركية من مستوردين ومصدرين (الترخيص) والجمارك؛ و(ب) قائمة معتمدة لمستوردي / مصدري المواد الخاضعة للرقابة المرخصين؛ و(د) نظام الرصد والإبلاغ المعني باستيراد وتصدير المواد الخاضعة للرقابة؛ و(هـ) هيكل الإنفاذ الحكومي لواردات وصادرات المواد الخاضعة للرقابة، بما في ذلك الآليات والقدرة على المقاضاة والإنفاذ؛ وفرض عقوبات أو غرامات على انتهاك النظام القانوني؛ والإجراءات الواجب تطبيقها في حالة الشحنات المشبوهة؛ و(و) استعراض عينة تمثيلية من التقارير الواردة من المستوردين / المصدرين، ومن الموزعين، إن وجدوا، والإحصاءات الرسمية بشأن الواردات / الصادرات والحصص الصادرة مقابل الحصص الفعلية المستخدمة.

43- ينبغي إجراء استعراض لتنفيذ نظام ضبط ورصد الترخيص والحصص والاستيراد / التصدير كجزء من عملية التحقق، وينبغي تحديد المسائل التي يمكن تحسينها في النظام، وخاصة كيف ينفذ ضباط الجمارك ذلك في موانئ الدخول، وما هي المشكلات والحالات المحددة التي واجهوها. كما ينبغي أن تحدد ما إذا كان نظام الترخيص مجهزاً للتعامل مع الأحداث غير السوية (مثل، استخدام تراخيص السنة السابقة التي مازالت سارية والواردات التي يُعتقد أنها ستجري في نهاية العام ولكنها حدثت بالفعل في عام جديد)، وما إذا كانت هذه المشكلات تغطيها البنية التنظيمية الموجودة في البلد.

44- وتختلف عمليات التحقق في قطاع الإنتاج بناءً على ما إذا كان الإنتاج للاستخدامات المعفاة يستمر بعد إزالة إنتاج الاستخدامات الخاضعة للمراقبة. وعندما لا يكون إغلاق مرافق الإنتاج لازماً حيث قد يستمر الإنتاج للاستخدامات غير الخاضعة للمراقبة، تشمل عمليات التحقق تحققاً فنياً ومالياً بالتوازي، حيث يركز الأول على خط الإنتاج لتحديد الإنتاج والمبيعات الإجمالية والاستخدامات الداخلية وتغيرات المخزون واستهلاك المواد الخام من دفاتر التشغيل اليومية وسجلات حركة المواد الأصلية. ويغطي التحقق المالي النظام المالي للمنتج والسجلات المحاسبية الأصلية لتحديد الإنتاج والاستخدام الداخلي والاستهلاك الإجمالي للمواد الخام والمبيعات المحلية والصادرات لاستخدام المواد المستنفدة للأوزون واستخدام المواد الأولية وفرزها حسب المبيعات / الصادرات المباشرة (حسب المنتج) والمبيعات / الصادرات غير المباشرة (من خلال التجار). وفي هذه العملية، يتم إجراء التدقيق المتبادل بين سجلات التصدير الخاصة بالمنتج والجمارك لكل مصنع يتم التحقق منه. وعند الانتهاء من التحقق التقني والمالي المستقل، يتم التدقيق في نواتج التحقق من كلا الجانبين عن طريق الاطلاع على البيانات التقنية والبيانات المالية من أجل ضمان اتساق النتائج التي تم التحقق منها.

45- عندما يكون إغلاق مرافق الإنتاج بعد إزالة الإنتاج للاستخدامات الخاضعة للمراقبة ضرورياً، تشمل عمليات التحقق الوثائق أيضاً، بما في ذلك الأدلة الفوتوغرافية أو أشرطة الفيديو لتفكيك المعدات الأساسية بحيث لا يمكن استئناف الإنتاج بعد إنجاز المشروع.

46- بصرف النظر عما إذا كانت إزالة الإنتاج هي للإغلاق أو للتخلص التدريجي من الاستخدامات الخاضعة للمراقبة بينما تظل الاستخدامات المعفاة موجودة، يتم تنفيذ جميع عمليات التحقق من خطوط الإنتاج المشمولة في اتفاق وفقاً للنموذج القياسي للتحقق من إزالة إنتاج المواد المستنفدة للأوزون المعتمد من اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثاني والثلاثين¹⁴.

47- كان التحقق المستقل من استهلاك المواد المستنفدة للأوزون أداة مفيدة لمساعدة بلدان المادة 5 على تحسين نظمهم لترخيص وحصص استيراد وتصدير المواد المستنفدة للأوزون وإجراءات تشغيلهم بطريقة موثوقة. وهناك العديد من الحالات التي قدم فيها المحققون توصيات مفيدة لمعالجة أوجه القصور التي قد تؤدي إلى عدم الامتثال. وتشارك الأمانة مباشرة في استعراض النتائج والتوصيات الواردة في تقرير التحقق، وتسترعي انتباه اللجنة التنفيذية إلى المسائل ذات الصلة لاتخاذ قرار بشأنها.

¹⁴ ينص مشروع المبادئ التوجيهية والنموذج القياسي للتحقق من التخلص التدريجي من إنتاج المواد المستنفدة للأوزون الذين أقرتهما اللجنة التنفيذية (المقرر 70/32)، على أن تتضمن عمليات التحقق ما يلي: تحليل دفاتر الإنتاج اليومية والسجلات المالية؛ ومقارنة الإنتاج الفعلي بالحصص السنوية المخصصة لإنتاج كل مادة مستنفدة للأوزون خاضعة للمراقبة وفي كل موقع من مواقع المصانع؛ واستعراض أي حصص تجارة أو تغييرات في الحصص خلال سنة التحقق، واستعراض والتحقق من مطابقة استهلاك المواد الخام مع إنتاج المواد المستنفدة للأوزون الخاضعة للرصد؛ وتحديد كل حملة إنتاج وتوزيع بيانات استهلاك الإنتاج والمواد الخام لكل حملة؛ والتأكد من كميات الإنتاج واستهلاك المواد الخام من سجلات الإنتاج؛ والتحقق من مبيعات ومشتريات منتجات المواد المستنفدة للأوزون الخاضعة للمراقبة من السجلات المالية؛ والتحقق من المخزون في بداية ونهاية السنة في ضوء السجلات المالية؛ واستعراض نظام حفظ السجلات في كل مرفق إنتاج من أجل الملاءمة؛ والتأكد على أن التغيير التراكمي في مخزون المواد المستنفدة للأوزون المراقبة متطابق مع بيانات الإنتاج والمبيعات السنوية؛ وتكامل بيانات معدل التدفق داخل المصنع (مصحة للتركيز إذا لزم الأمر)، مع مرور الوقت (بيانياً أو تحليلياً) للحصول على قيمة مستقلة للإنتاج؛ والبيانات الأخرى.

تقارير إنجاز المشروعات

48- يتعين على الوكالات تقديم تقارير إنجاز المشروعات في غضون ستة أشهر من إنجاز المشروع. شملت تقارير إنجاز المشروعات الاستثمارية المستقلة معلومات تفصيلية عن التكاليف الرأسمالية الإضافية المؤهلة وتكاليف التشغيل الإضافية وأي وفورات ممكنة تحققت أثناء التحويل والعوامل ذات الصلة التي سهلت التنفيذ¹⁵. تم تبسيط تقارير إنجاز مشروعات الاتفاقات متعددة السنوات لكي تركز على الدروس المستفادة أثناء تنفيذ المشروع ويمكن أن تشمل قطاعات وأنشطة متعددة.

الرصد

49- حسيما حدد في الاتفاقات المبرمة بين الحكومات واللجنة التنفيذية، يتعين على البلدان إجراء رصد منظم لتقدم الأنشطة في خططها الوطنية. وبناء على ذلك، يرد وصف أدوارها ومسؤوليات مؤسسات الرصد المقترحة، في الاتفاقات، التي تختلف حسب البلد. وعادة ما ينتهي تبليغ اللجنة التنفيذية بهذا الرصد عند إنجاز المشروع.

أدوار ومسؤوليات الوكالات الثنائية والمنفذة

50- تحدد الاتفاقات أدوار ومسؤوليات الوكالات الثنائية والمنفذة اللاتي تقدم المساعدة للبلدان المعنية بصفقتها الوكالة الرئيسية أو المتعاونة. ومن بين مسؤوليات الوكالة الرئيسية: ضمان اتساق الأداء والتحقق المالي مع الاتفاقات ومع إجراءاتها وشروطها الداخلية المحددة حسب المنصوص عليه في اتفاق البلد؛ ومساعدة البلد في إعداد التقارير المرحلية لشرائح التمويل وخطط العمل السابقة من أجل شريحة التمويل التالية؛ وتقديم تحقق مستقل إلى اللجنة التنفيذية يبين تحقيق أهداف الإزالة وأن أنشطة الشريحة المصاحبة قد اكتملت¹⁶؛ واستيفاء شروط الإبلاغ للتقارير المرحلية والخطط الشاملة؛ وضمان تنفيذ خبراء تقنيين مستقلين مناسبين الاستعراضات الفنية؛ وتنفيذ مهام الإشراف اللازمة؛ وضمان وجود آلية تشغيل تسمح تنفيذ خطة الإزالة بفعالية وشفافية والإبلاغ عن بيانات دقيقة؛ وتقديم المساعدة في السياسات والإدارة والدعم الفني عند الاقتضاء.

51- ستكون الوكالة المتعاونة مسؤولة عن تقديم المساعدة لوضع السياسات عند اللزوم؛ ومساعدة البلد في تنفيذ وتقييم الأنشطة التي تمولها الوكالة المتعاونة مع الإشارة إلى الوكالة الرئيسية لضمان وجود تسلسل منسق في الأنشطة؛ والتوصل إلى توافق في الآراء مع الوكالة المنفذة الرئيسية بشأن أي ترتيبات للتخطيط والتنسيق والإبلاغ اللازمين لتسهيل تنفيذ الخطة.

عدم الامتثال للاتفاق

52- إذا لم يحقق أحد البلدان أهداف إزالة المواد الخاضعة للرقابة المحددة في الاتفاق أو لم يلتزم بالاتفاق، لن يحق لهذا البلد الحصول على التمويل المحدد في الاتفاق. في هذه الحالات، قد تخفض اللجنة التنفيذية مبلغ التمويل (ستناقش اللجنة كل حالة محددة من عدم الالتزام بالاتفاق)، وتتخذ القرارات ذات الصلة (مثل، في الاجتماعات الثاني والسبعين والخامس والسبعين والثمانين).

¹⁵ انظر المرفق 5.XI: نموذج لتقرير إنجاز المشروع (المشروعات الاستثمارية). السياسات والإجراءات والمبادئ التوجيهية والمعايير (حتى نوفمبر/ تشرين الثاني 2017).

¹⁶ لدى الوكالات الثنائية والوكالات المنفذة بروتوكولات شهادات الإنجاز والتسليم التي تستخدمها لضمان نجاح إنجاز المشروعات.

برنامج اليونيب للمساعدة على الامتثال

53- وافقت اللجنة التنفيذية في عام 2002 على برنامج المساعدة على الامتثال من أجل، في جملة أمور، لتقديم خدمات إلى بلدان المادة 5 من خلال وجود إقليمي لضمان استمرارية امتثال البلدان لتدابير بروتوكول مونتريال وإبقائها. وتتمثل إحدى الخدمات الأساسية لبرنامج المساعدة على الامتثال في تقديم خدمات المساعدة على الامتثال المحددة لكل بلد من أجل تلبية الاحتياجات الفردية المتعلقة بالامتثال التي تحددها وحدات الأوزون الوطنية.

54- ولتحقيق هدف الاستمرار في الامتثال للأهداف بروتوكول مونتريال السابقة (أي إزالة المواد المستنفدة للأوزون مثل المواد الكلوروفلوروكربونية والهالونات وبروميد الميثيل)، يعمل برنامج المساعدة على الامتثال مع بلدان المادة 5 على تعزيز قدراتهم الوطنية من أجل فرض ضوابط فعالة على الجمارك والتجارة، وعلى الأخص من خلال آلية الموافقة المستنيرة المسبقة المنشأة كأداة لدعم إنفاذ أنظمة الترخيص للمواد المستنفدة للأوزون. وصمم هذا النظام غير الرسمي والطوعي من أجل تبادل المعلومات عن التجارة المقصودة في المواد المستنفدة للأوزون بين الشركاء المستوردين والمصدرين، والخططات والمنتجات والمعدات المحتوية على المواد المستنفدة للأوزون، وقد ثبتت فائدته حتى الآن في الكشف عن التجارة غير المشروعة المحتملة في المواد المستنفدة للأوزون في البلدان الأعضاء¹⁷.

55- ساعد اليونيب بلدان المادة 5 أيضاً (ولا سيما البلدان المستهلكة ذات الحجم المنخفض) في إعداد وتنفيذ خطط إدارة إزالة المواد الكلوروفلوروكربونية وخطط إدارة غازات التبريد والخطط الحالية لإدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية ومشروعات التعزيز والمساعدة الفنية. وفيما يتعلق بالرصد في سياق هذه الخطط الوطنية، حيث يكون اليونيب هو الوكالة الرئيسية، يضمن التحقق من استهلاك المواد المستنفدة للأوزون في كل بلد بطريقة شاملة وفعالة لتوضيح امتثال البلدان لاتفاقاتها مع اللجنة التنفيذية.

56- وكذلك يشغل برنامج المساعدة على تسع¹⁸ شبكات إقليمية لموظفي المواد المستنفدة للأوزون تدعم بناء قدرات موظفي الأوزون لتصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج الإزالة المناسبة للظروف السائدة في بلدانهم. تجتمع هذه الشبكات مرتين كل عام لتبادل الدروس المستفادة والخبرات والمعلومات والنهج بين أعضاء الشبكة والشركاء من البلدان المتقدمة والخبراء التقنيين وأمانة الأوزون وأمانة الصندوق المتعدد الأطراف والوكالات المنفذة وغيرهم من المنظمات والأفراد ذوي الخبرة في إزالة المواد المستنفدة للأوزون.

57- يعرض المرفق الثالث أدوات ومنتجات وخدمات الجمارك والإنفاذ الخاصة بعمل الأوزون التابع لليونيب. والغرض من هذه المواد هو دعم موظفي الجمارك وموظفي الإنفاذ في عملهم من أجل تنفيذ النظم الوطنية لترخيص المواد المستنفدة للأوزون والالتزامات المستقبلية بشأن المواد الهيدروكلوروكربونية بموجب بروتوكول مونتريال لكشف ومنع الاتجار غير المشروع بهذه المواد الكيميائية وتيسير التجارة المشروعة. ويتم إنتاج العديد من هذه المواد بالتعاون مع المنظمات الشريكة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب).

¹⁷ لمزيد من دعم هذه المبادرة، أطلق اليونيب نظام iPIC على الإنترنت أيضاً الذي يزود البلدان الأعضاء بإمكانية الوصول إلى بيانات نظام الترخيص الرئيسية في كل بلد من البلدان المشاركين على مدار 24 ساعة وطوال أيام الأسبوع في الوقت الحقيقي. وفي عام 2019، سيواصل اليونيب تشجيع استخدام برنامج iPIC وغيره من الأدوات لمنع الاتجار غير المشروع بالمواد المستنفدة للأوزون والمعدات القائمة على المواد المستنفدة للأوزون، وتسهيل التجارة المشروعة في بلدان المادة 5.

¹⁸ جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا ودول جزر المحيط الهادئ وغرب آسيا وأفريقيا الناطقة بالإنجليزية وأفريقيا الناطقة بالفرنسية وأوروبا ووسط آسيا وأمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية والشبكات الكاريبية

التوجيه من اللجنة التنفيذية

58- المعلومات الواردة في هذه المذكرة المقدمة من الأمانة هي معلومات أولية وإرشادية، نظراً لضيق الوقت المتاح لتجميع وتحليل المعلومات من العدد الكبير من وثائق السياسات التي أُعدت فيما يتعلق بالرصد والإبلاغ والتحقق، والدراسات النظرية ودراسات الحالة والتقييمات الميدانية التي أجراها كيبورو موظفي الرصد والتقييم بشأن هذه المسائل، والقرارات والمبادئ التوجيهية الشاملة المعتمدة من اللجنة التنفيذية استناداً إلى وثائق السياسات والتقارير المعنية بالرصد والتقييم.

59- ومع ذلك، تطلب الأمانة التوجيه من اللجنة التنفيذية بشأن:

(أ) ما إذا كان النهج المقترح في هذه المذكرة المقدمة من الأمانة كافٍ لتوفير مدخلات للوثيقة المطلوبة بموجب الفقرة 6 من مقرر الأطراف؛

(ب) العمل الإضافي الذي قد ترغب في إسناده إلى الأمانة لمعالجة:

(1) الشواغل المحتملة المتعلقة بنظم الرصد الموجودة في إطار إزالة المواد الخاضعة للرقابة وما إذا كانت ستحتاج إلى تعزيزها؛

(2) متطلبات إضافية يمكن أن تعزز المؤسسات وآليات الإبلاغ عن استهلاك وإنتاج المواد الخاضعة للرقابة الموجودة؛

(3) استعراض إجراءات التحقق المعمول بها بهدف تعزيزها، حسب اللزوم؛

(ج) تعديلات مشروع برنامج عمل الرصد والتقييم لعام 2019 المقدم إلى الاجتماع الثاني والثمانين، لكي يشمل ما يلي:

(1) تقييم لآليات الرصد القائمة لتجنب إعادة التوجيه من الاستخدامات غير الخاضعة للرقابة إلى الاستخدامات الخاضعة للرقابة في مرافق الإنتاج التي تم تمويلها لإزالة المواد الخاضعة للإنتاج ولكنها تستمر في الإنتاج للاستخدامات غير الخاضعة للرقابة (مثل، المواد الأولية)؛

(2) تقييم لتقارير الاتجار غير المشروع في المواد المستنفدة للأوزون المقدمة من الأطراف، طوعياً، وفقاً للمقرر 7/14؛

(3) تقييم للآليات القائمة لرصد الإزالة الناتجة من المشروعات بعد إنجاز المشروعات؛

(د) مطالبة اليونيب بأن يدرج في اجتماعات الشبكة الإقليمية المسائل المتعلقة بما يلي:

(1) الإطار التنظيمي المنشأ في بلدان المادة 5 في إطار الصندوق المتعدد الأطراف، من أجل استمرار تعزيز و/أو معالجة المسائل المتعلقة بنظم ترخيص وحصص الاستيراد / التصدير لجميع المواد الخاضعة للرقابة بموجب بروتوكول مونتريال، بما في ذلك المواد الهيدروفلوروكربونية اعتباراً من 1 يناير/ كانون الثاني 2019؛

- (2) التجارة غير المشروعة المحتملة في المواد الخاضعة للرقابة وكيفية تجنبها؛
- (3) دقة الإبلاغ عن البيانات بموجب المادة 7 من بروتوكول مونتريال وتقارير بيانات البرامج القطرية، مع مراعاة النماذج الجديدة الجاري تطويرها لكي تشمل المواد الهيدروفلوروكربونية؛
- (هـ) وأي عمل إضافي آخر يبدو ضرورياً.

Annex I

EXTRACT FROM THE REPORT OF THE THIRTIETH MEETING OF THE PARTIES TO THE MONTREAL PROTOCOL ON SUBSTANCES THAT DEplete THE OZONE LAYER¹

X. Unexpected emissions of trichlorofluoromethane (CFC-11)

123. Introducing the item, the Co-Chair recalled that the issue of unexpected emissions of CFC-11 had been discussed extensively at the fortieth meeting of the Open-ended Working Group. At that meeting, the Scientific Assessment Panel had presented a summary of the recent findings on the increasing amounts of CFC-11 in the atmosphere and the Technology and Economic Assessment Panel had presented background information providing an overview of CFC-11 emissions. Those documents, along with a note by the Secretariat on issues that the Secretariat would like to bring to the attention of the Parties (UNEP/OzL.Pro.WG.1/40/INF/2/Add.1), prepared for the fortieth meeting of the Open-ended Working Group, were available on the website for the current meeting, as background documents for the present agenda item.

124. She also recalled that, during the discussion on the item at the fortieth meeting of the Open-ended Working Group, the representative of the United States had introduced a conference room paper, containing a draft decision, that had been discussed at length in a contact group. Subsequently, the Working Group had agreed to forward a draft decision prepared by the group to the Thirtieth Meeting of the Parties for consideration. The draft decision was set out in document UNEP/OzL.Pro.30/3/Rev.1, section II, draft decision XXX/[A].

125. Noting that the Secretariat had not received further information related to CFC-11 emissions since the fortieth meeting of the Open-ended Working Group, the Co-Chair invited the Scientific Assessment Panel and the Technology and Economic Assessment Panel to provide additional information.

126. Mr. Newman, co-chair of the Scientific Assessment Panel, recalled that Mr. Stephen Montzka, the author of the scientific paper that had revealed the new CFC-11 emissions, had presented scientific information at a side event in the margins of the current meeting; his presentation was also available as a background document on the meeting portal. Information on CFC-11 was also available in the newly released executive summary of the Scientific Assessment of Ozone Depletion 2018. The executive summary reported that over the period 2014–2016, the CFC-11 atmospheric concentration had declined at only two-thirds of the rate of decline over the period 2002–2012, while Mr. Montzka's paper had shown that emissions from Eastern Asia had increased in a concurrent manner. The increase in unreported CFC-11 emissions identified in Mr. Montzka's paper was supported by independent measurements from the Advanced Global Atmospheric Gases Experiment global network. In addition, new research was being done and a CFC-11 symposium covering all the science and the technical issues related to CFC-11 would be held in Vienna in March 2019.

127. Ms. Maranion, co-chair of the Technology and Economic Assessment Panel, said that the information presented by the Panel at the fortieth meeting of the Open-ended Working Group was still relevant and that assessment reports due at the end of 2018, particularly those of the Flexible and Rigid Foams Technical Options Committee and the Medical and Chemicals Technical Options Committee, would examine the issue in more detail.

¹ Extract from MOP30-L1.e and MOP30-L2.e at the time of finalization of the present document. This extract does not include corrections to the report that were read out during the adoption of the report.

128. The representatives of the two panels then responded to technical questions from representatives.

129. Regarding a question on how the existence of new emissions was determined, Mr. Newman explained that because CFC-11 was destroyed in the upper stratosphere at very regular rate, the decrease in concentrations could be predicted. The fact that concentrations were falling at two-thirds the projected rate indicated the addition of new CFC-11 to the atmosphere.

130. Asked to give context for the 200 gigagrams of unexpected emissions, Mr. Montzka provided data on banks of CFC-11. Although he was unable to provide a figure for the CFC-11 bank in Eastern Asia, he indicated that known bank of CFC-11 was estimated at 1,420 gigagrams in 2008 and had subsequently decreased to 900 gigagrams in recent years.

131. Noting that CFC-11 and CFC-12 were normally produced together, albeit not necessarily in the same quantities, one representative asked why there was no evidence of CFC-12 in the data. Other queries followed from that, including one on the sensitivity of CFC-12 emission calculations and the possible production ratio of CFC-11 to CFC-12. Mr. Newman responded that it was difficult to say why the data did not show the presence of CFC-12, as the CFC-11 emission calculations were based on atmospheric observations, which did not allow assumptions about emission banks or processes. Mr. Montzka indicated that CFC-12 sensitivity could be expected to be similar to that of CFC-11, namely 30 per cent. Ms. Helen Tope, co-chair of the Medical and Chemicals Technical Options Committee, said that the CFC production process could easily achieve 100 per cent CFC-12 production but it was more difficult to produce only CFC-11; however, production of both substances in a range of a 70 to 30 ratio for either substance could be achieved quite comfortably.

132. Responding to a question regarding a potential correlation between CFC-11 and HCFC-22 that might be used to help locate the source of the emissions, Mr. Montzka said that the concentrations of HCFC-22 and CFC-11 measured at the Hawaiian site were highly correlated but it was not possible to say with certainty that they came from exactly the same region. Due to infrequent sampling, plumes were not characterized over their entire transition from low to high concentrations, so it was impossible to know how precisely they were correlated. On the same topic, Mr. Newman noted that new papers were being published on locating emission sources using the technique of fingerprinting a plume by identifying its various gases.

133. Addressing a question on the method used by the Technology and Economic Assessment Panel to estimate quantities, Ms. Helen Walter-Terrinoni, co-chair of the Flexible and Rigid Foams Technical Options Committee, said that the Panel had constructed scenarios that might result in the 13,000 tonnes of unexpected CFC-11 emissions described in Mr. Montzka's paper and had thus calculated backward from those emissions. She also took the opportunity to point out that the Panel was seeking additional information from the parties and institutions of the Montreal Protocol; a list of items for which data was being sought, such as remaining produced CFC-11 and CFC-12 stockpiles or existing foam and refrigerant banks, was included in the background information providing an overview of CFC-11 emissions prepared by the Panel for the fortieth meeting of the Open-ended Working Group.

134. Ms. Walter-Terrinoni also addressed questions relating to foams in Eastern Asia, including on the scale of the foam and blowing agent domain, the possible use of CFC-11 in foam for fire safety purposes and foams in landfills as a possible source of CFC-11 emissions. She confirmed that owing to tragic fires during the last decade, the use of plastic foams had been restricted for a period and there seemed to be a residual perception that CFC-11 reduced the flammability of foams, although it was technically unfounded. She indicated that six million tonnes of foam were produced each year globally, one-third of it in Asia, but said that she did not have data on total banks, and reiterated her earlier request that parties who had access to such information provide it to the Technology and Economic Assessment Panel. With respect to the demolition of buildings that might contain foams, studies had shown that even when foam was crushed during the demolition process, it was very difficult to extract the blowing agent, which tended to remain in the foam when it went to the landfill and become a source of low emissions.

135. Two representatives asked about a recent paper by Mr. Mark Lunt that analysed unaccounted for carbon tetrachloride emissions in the atmosphere. Representatives of both panels said that they were aware of the paper, and Ms. Maranion added that the Technology and Economic Assessment Panel was taking the paper into account in the CFC-11 consideration in its assessment reports. Mr. Newman pointed out that large emissions of carbon tetrachloride had also been identified in previous assessments based on atmospheric observations, but that the source of those emissions had not been identified. He also noted that a 2016 Stratospheric Processes and their Role in Climate (SPARC) report had identified chloromethanes and perchloroethylene plants as being a major source of inadvertent carbon tetrachloride emissions. The Lunt paper used a technique that was very sensitive to regional emissions, allowing strong confidence in the possibility of locating regional emissions of CFC-11 in Asia.

136. During the ensuing discussion, the representative of China made a statement on his country's perspective on the matter and the steps it had taken since the fortieth meeting of the Open-ended Working Group. On a personal level, he said that he had been a participant in international efforts to control ozone-depleting substances for more than ten years and understood the anxiety surrounding the issue and the desire to learn what was causing the increase in CFC-11 emissions. At the country level, China had done an enormous amount of work on ozone-depleting substances over the years, being responsible for phasing out 280,000 tonnes, about half of the total for developing countries. Enforcement was an ongoing process in China, but since August 2018 the country had taken additional steps to investigate the situation, strengthening enforcement and stiffening its penalties. It had also conducted inspections of 1,172 enterprises across the country, which had identified two illegal CFC-11 production sites representing 29.9 tonnes, as well as 10 enterprises using materials containing CFC-11. Those involved in the illegal activities had been prosecuted. The Chinese Government intended to exert more pressure on illegal operators and to enforce its laws more rigorously, and was committed to locating the true source of the increase in emissions. To support exchanges on the matter, it was organizing a seminar on compliance in China that all interested parties and international organizations were invited to attend. The Chinese delegation supported the consideration of the draft decision at the current meeting and looked forward to having more scientific data to assist with compliance.

137. Many other representatives took the floor to express their views, including one speaking on behalf of a group of countries. Most, including the representative speaking on behalf of a group of countries, thanked China for the information provided and for taking action to identify the source of the CFC-11 emissions, and several encouraged other parties to take similar steps.

138. Many of those who spoke reiterated the views they had expressed at the fortieth meeting of the Open-ended Working Group in July 2018. There continued to be widespread dismay that CFCs were once again being produced and used despite the efforts of the past 30 years, thereby threatening the reputation and success of the Montreal Protocol, until now widely hailed as the most successful global multilateral environmental agreement. Many representatives urged parties to work together to identify and rectify the underlying problems. One representative said that an adequate response was required at all levels, by individual parties, the Executive Committee of the Multilateral Fund and the meeting of the parties. The Executive Committee in particular was responsible for monitoring and would need to consider various issues emanating from the situation. At the level of the meeting of the parties, the draft decision was widely seen as a good basis for action and there was unanimous support for forwarding it to the high-level segment for consideration.

139. One representative, supported by others, underscored the gravity of the unexpected CFC-11 emissions in terms of the consequences for the ozone layer and the work under the Protocol. He stressed the fact that the problem had been identified by outside actors, not by the institutions of the Protocol; there was therefore a need to take a close look at the Protocol's institutions and rethink how they operated with respect to compliance, enforcement, implementation and financial assistance. He called for a period of reflection to allow parties to understand the situation and consider its implications. Additional information would become available from scientific work now being done to help inform the decisions, and he asked

the Technology and Economic Assessment Panel, the Scientific Assessment Panel, the Ozone Secretariat and the secretariat of the Multilateral Fund to do their best to keep parties informed in the coming year. He also urged all parties to follow up on requests to support related science, share information, be transparent and ensure that their obligations to phase out CFC-11 were effectively enforced.

140. Another representative, while sharing the concerns surrounding the reported levels of CFC emissions and their potential impact, said that he believed the institutions of the Protocol were solid and that they and related institutions had been able to detect discrepancies and atmospheric observations that needed to be noted and potentially acted upon. He also informed the parties that scientific institutions in his country whose work involved the ozone layer were now concentrating on the issue of CFC emissions, and he encouraged others to do the same. He concurred that sound scientific data was crucial and said that the progress made at the fortieth meeting of the Open-ended Working Group and at the current meeting had put parties on the path to acquiring the data needed to better inform decisions for the future.

141. The representative of Japan reiterated that his Government would find it difficult to justify to its taxpayers continued full-scale funding of the Montreal Protocol if the reported increase in CFC-11 production proved to be occurring and was not addressed, thereby undermining the credibility of the Protocol. He also repeated his country's offer to share its monitoring data.

142. The representative of an observer organization that had investigated the reported increase in CFC-11 emissions said that her organization was continuing to examine the issue and had prepared a new report for the present meeting, "Tip of the iceberg: implications of illegal CFC production and use", which provided additional information and analysis of the illegal use of and trade in CFC-11. She also reported that despite limited reporting of illegal trade by parties under paragraph 7 of decision XIV/7, CFC-12 products continued to be openly advertised on the internet, and her organization was aware of sizeable seizures of CFC-12 in different regions of the world. In addition, it was currently very difficult, if not impossible, to track the international trade of ozone-depleting substances in pre-blended polyols, and her organization considered that international trade in controlled substances contained in fully formulated polyols was a grey area that needed to be addressed, as it was a large potential loophole in the implementation of the HCFC phase-out and the future HFC phase-down.

143. The parties agreed to forward the draft decision for further consideration during the high-level segment.

The Meeting of the Parties decides:

Draft decision XXX/[]: Unexpected emissions of trichlorofluoromethane (CFC-11)

Noting the recent scientific findings showing that there has been an unexpected increase in global emissions of trichlorofluoromethane (CFC-11) since 2012, after the consumption and production phase-out date established under the Montreal Protocol,

Appreciating the efforts of the scientific community in providing that information,

Expressing serious concern about the substantial volume of unexpected emissions of CFC-11 in recent years,

1. To request the Scientific Assessment Panel to provide to the parties a summary report on the unexpected increase of CFC-11 emissions, which would supplement the information in the quadrennial assessment, including additional information regarding atmospheric monitoring and modelling, including underlying assumptions, with respect to such emissions; a preliminary summary report should be provided to the Open-ended Working Group at its forty-first meeting, a further update to the Thirty-First Meeting of the Parties and a final report to the Thirty-Second Meeting of the Parties;

2. To request the Technology and Economic Assessment Panel to provide the parties with information on potential sources of emissions of CFC-11 and related controlled substances from potential

production and uses, as well as from banks, that may have resulted in emissions of CFC-11 in unexpected quantities in the relevant regions; a preliminary report should be provided to the Open-ended Working Group at its forty-first meeting and a final report to the Thirty-First Meeting of the Parties;

3. To request parties with any relevant scientific and technical information that may help inform the Scientific Assessment Panel and Technology and Economic Assessment Panel reports described in paragraphs 1 and 2 above to provide that information to the Secretariat by 1 March 2019;

4. To encourage parties, as appropriate and as feasible, to support scientific efforts, including for atmospheric measurements, to further study the unexpected emissions of CFC-11 in recent years;

5. To encourage relevant scientific and atmospheric organizations and institutions to further study and elaborate the current findings related to CFC-11 emissions as relevant and appropriate to their mandate, with a view to contributing to the assessment described in paragraph 1 above;

6. To request the Secretariat, in consultation with the secretariat of the Multilateral Fund for the Implementation of the Montreal Protocol, to provide the parties with an overview outlining the procedures under the Protocol and the Fund with reference to controlled substances by which the parties review and ensure continuing compliance with Protocol obligations and with the terms of agreements under the Fund, including with regard to monitoring, reporting, and verification; to provide a report to the Open-ended Working Group at its forty-first meeting and a final report to the Thirty-First Meeting of the Parties;

7. To request all parties:

(a) To take appropriate measures to ensure that the phase-out of CFC-11 is effectively sustained and enforced in accordance with obligations under the Protocol;

(b) To inform the Secretariat about any potential deviations from compliance that could contribute to the unexpected increase in CFC-11 emissions.

Annex II

LIST OF EVALUATIONS UNDERTAKEN ON CFC CONSUMPTION AND PRODUCTION

Title	Description	Key findings
Executive Committee Report on the Evaluation of Customs Officers Training and Licensing System Projects (UNEP/OzL.Pro.WG.1/25/6)	The report of the Executive Committee on the evaluation of customs officers training and licensing system projects was prepared in response to decision XIV/7, paragraph 6 of the 14th Meeting of the Parties to the Montreal Protocol and presented to the 25th Meeting of the Open-ended Working Group (OEWG) in June 2005	The recommendations of the OEWG were: Improving the involvement of customs, including the higher levels of hierarchy, in the ODS phase-out; amending and upgrading the legislation framework in those Article 5 countries where it is incomplete, and improving enforcement and regional cooperation; accelerating and assisting implementation of customs training, including regional activities, where appropriate; and amending training materials and contents and putting supporting information materials and identifiers to effective use
Desk study on the evaluation of the implementation of the CFC-production sector agreements (UNEP/OzL.Pro/ExCom/40/9)	The report describes the main features of the agreements, the modalities of their implementation, the results achieved so far and their verification. Additionally, issues for further analysis during field evaluation missions are identified	The phase-out planned under the agreements has been achieved and the funding has been provided as scheduled, except for China. Plants that are designed for production of both CFCs and HCFC-22 (swing plants) have not been dismantled, because they have been converted to HCFC-22 production. However, it must be assured that they will not be reconverted to CFC manufacture. Auditing of production volumes in swing plants designed to be able to produce both CFCs and HCFC-22 might be necessary, to ensure that no CFC is produced. In decommissioning CFC-production plants, key elements should be destroyed and this process be documented and verified. In order to avoid restarting CFC production at the same or other locations, information about the fate of equipment not destroyed should also be made available to the verification team
Report on the intermediate evaluation of CFC production sector phase-out agreements (UNEP/OzL.Pro/ExCom/42/12)	This report is a synthesis of reports of evaluation missions regarding CFC production sector phase-out agreements in three Article 5 countries (China, DPR Korea and India)	Due to the large number of plants, the sector approach adopted by the Executive Committee for these agreements has worked well. The quota systems adopted in PR China and India to gradually reduce CFC-production in exchange for compensations provided to the enterprises performed generally well. Policies regulating production and the institutional arrangements to implement them, as well as sales and foreign trade of CFCs and are in place in the three countries. There seems to be an adequate control of illegal production and trade. In several instances, small illegal production plants have been detected and dismantled in China, and in India, some quantities of illegally imported CFC were confiscated by customs and distributed to the CFC producers. Technical assistance has been allocated in each annual programme for India and China, and has normally been underspent. In India and China, the prices for CFC did not go up due to a lower demand created by the awareness-raising to end-users, which matched the speed of the phase-out process. The process of phase-out set in motion seems to be sustainable and on track to achieve the full elimination of CFC production planned for the end of 2009, supported by the Governments' power to impose significant penalties for any transgressions (decision 42/42)

Title	Description	Key findings
Follow-up to Decision 42/12 (c) on the intermediate evaluation of CFC production sector phase-out agreements (UNEP/OzL.Pro/ExCom/43/9)	This report is in follow-up to decision 42/12(c): “To request the Government of India, in cooperation with the World Bank, to plan and verify allowable CFC production in India as so-called gross production, to review the calculations made to establish the baseline for the agreement, and to report to the 43 rd meeting on their findings”	At its 42 nd meeting the Executive Committee considered the report on the intermediate evaluation of CFC production sector phase-out agreements, which presented the findings and recommendations resulting from the evaluation missions to China, the Democratic People’s Republic of Korea, and India in January 2004. The Secretariat received a Report prepared by the Ozone Cell, Ministry of Environment and Forests Government of India and The World Bank for submission to the 43 rd meeting of the Executive Committee.
Desk study on the evaluation of customs officer training and licensing system projects (UNEP/OzL.Pro/ExCom/44/12)	The objective of this desk study is to identify the results and impacts of the implementation of customs training projects and the adoption of import licensing systems, and subsequently to identify evaluation issues for further analysis and prepare the field visits.	ODS import licensing and customs training activities were first funded as stand-alone and regional projects, but their rapid increase saw them included in the RMP. Rigorous application of import licenses and the completion of phase-out projects to reduce demand are the most productive method of controlling international trade and reducing illegal trade. To overcome the implementation issues facing these projects, the evaluation recommended <i>inter alia</i> focusing on awareness-raising of customs officers regarding ODS issues and building a specialized customs team to deal with environmental problems, strengthening local/provincial environmental authorities to actively support the control procedures, relying on technicians, university staff or governmental laboratories to assist customs in identifying suspicious shipments, and combining all environmental agreement training (e.g., Basel, Stockholm, Rotterdam) in one
Desk study on non-compliance with the freeze in consumption of CFCs, halons, methyl bromide and methyl chloroform (UNEP/OzL.Pro/ExCom/46/8)	The evaluation of methyl bromide projects comprised two stages, a desk study and a Field study, which considered in detail the four largest consuming sectors in Article 5 countries: horticulture (including strawberries and bananas), floriculture, tobacco and postharvest uses. The country case studies were summarized in four sub-sector papers, which form the basis of the synthesis report	In spite of the fact that overall aggregate consumption was usually below the baseline prior to the freeze, the available information pointed to some stockpiling (possibly even significant in a few cases) taking place prior to the freeze coming into effect, especially for CFCs. However, this was followed by a rapid reduction in consumption and for many countries in such a situation there was no persistent non-compliance. A similar trend may emerge with the subsequent reduction steps. Institutional weaknesses identified as possible cause for non-compliance could be a serious impediment to sustainable compliance for a limited number of countries. The role of UNEP’s CAP, as well as that of the other implementing agencies, with regard to enhancing the institutional capacity of countries to address compliance issues needs further assessment. LVC countries may constitute about 70 per cent of the number of Article 5 countries, but their share of non-compliance with the CFC freeze was disproportionately higher (decision 46/6)

Title	Description	Key findings
Final evaluation report on cases of non-compliance (follow-up to decision 46/6) (UNEP/OzL.Pro/ExCom/50/9)	This synthesis report summarizes eight case studies on countries in past or present non-compliance with the freeze and/or reduction targets set for different ODS substances. It follows up on the desk study on non-compliance presented to the 46 th meeting of the Executive Committee (UNEP/OzL.Pro/ExCom/46/6) and the resulting decision 46/6.	In each of the countries visited by the missions, there are still some specific problem areas and challenges ahead to achieve or maintain sustainable compliance. The following main causes were identified for non-compliance: Internal instability due to armed conflicts or political and economic transformation; late start of phase-out activities; delays in implementing phase-out projects and developing legal framework; and deficiencies in communication and cooperation with key stakeholders. Most of the countries covered by this report succeeded in returning to compliance with the freeze obligations, and some also with all ODS consumption reduction targets including those for 2005. One of the most important incentives for this achievement has been the commitment of meeting the targets set by the respective plan of action submitted to the Implementation Committee and approved by the Meeting of the Parties (decision 50/7)
Final report on the evaluation of CTC phase-out projects and agreements (UNEP/OzL.Pro/ExCom/51/12)	The evaluation focused on CTC used as process agents and on CTC production. It covers the first phase of the evaluation, a desk study presented at the 48 th meeting and the case studies subsequently undertaken in the People's Republic of China, the Democratic People's Republic of Korea, India, and Pakistan	Compliance was achieved for most Article 5 countries, which is an important achievement in view of the relatively late start of CTC projects and the challenging 85 per cent reduction step without an intermediate freeze. However, eight countries reported some excesses in consumption for 2005, the largest two being Mexico (61.4 ODP tonnes) and Pakistan (86.6 ODP tonnes). Important policy measures have included the installation of import controls (and sometimes outright bans as in China) and corresponding training of customs officials; the issuing of quotas to CTC producers in countries with CTC production; and the issuing in some cases of specific consumption or trading quotas. There are some sustainability issues in that, unlike other presently controlled substances, CTC production will continue and might further increase after the phase-out of controlled production and consumption in 2010. Furthermore, demand will progressively decline to a point where it will be lower than the minimum amount of CTC being co-produced. Selling CTC even at very low prices will still be more profitable than destroying it, with an ensuing risk of CTC being placed on the market without licenses. Such low prices could also result in illegal use of CTC by users, who see it as the best available PA or solvent option. Hence, ongoing monitoring systems will be vital. Other sustainability issues concern the potential influence of Decision XVIII/17 of the Meeting of the Parties, which accepted the reasoning that some apparent overproduction of CTC could be stockpiled for future feedstock use. This could lead to some leakages of CTC for controlled uses if stocks are not strictly controlled, monitored and verified (decision 51/11)
Desk study on the evaluation of management and monitoring of national phase-out plans	The objective of this evaluation is to complement the evaluation of RMPs and NPPs in non-LVC countries (document UNEP/OzL.Pro/ExCom/48/12), which focused primarily on the refrigeration sector and was not	The phase-out programmes reviewed are, in general, on target. The evaluation raised the question of the cost-effectiveness of the project management unit (PMU) frameworks, in which the PMU can either be a sub-set of the NOU or an entirely separate entity working remotely. Therefore, it is essential to ensure that the capacity building, especially working with the private and informal

Title	Description	Key findings
(UNEP/OzL.Pro/ExCom/51/13)	able to analyse in depth the management, monitoring and verification aspects of the NPPs. The evaluation and the field visits: reviewed the indicators for assessing implementation delays and difficulties; and analysed the coordination between several IAs engaged in implementing a NPP	sectors, is not confined to the PMU, but communicated on an on-going basis to the NOU. No lack of coordination or delays was reported between the agencies. The IAs need to assist the PMU and NOU in the development and implementation of the associated legislation and regulations, supported by capacity building, institutional strengthening, stakeholder participation and development of ownership. It is thus necessary to ensure that the NPP is mainstreamed into the national plans and policies of the country, which requires cooperation with other governmental agencies (decision 51/12)
Final report on the evaluation of terminal phase-out management plans (UNEP/OzL.Pro/ExCom/58/8)	This synthesis report summarizes the evaluation reports on the role and the effects of TPMPs, which have been prepared in several LVC countries, and assesses the findings of a sample of country case studies carried out in eight LVC countries	Early CFC phase-out has generally been achieved through an efficient public-private partnership forum consisting of all stakeholders, a strict implementation of quota systems and the development of market conditions rather than through investment activities. The sustainability is ensured by the efficient operation and enforcement of the import licensing system, as well as continued monitoring and public awareness campaigns. Experience with the phase-out of CFCs can and should be used for the development of a strategy of HCFC phase-out. Although none of these countries covered by this sample have established a PMU, they are all in compliance with the TPMP agreement and the CFC phase-out targets. However, they would benefit from strengthening their monitoring to provide regular and reliable data on R&R operations. Most countries benefited from the flexibility clause, which made it possible to shift resources from one activity to another if deemed necessary to achieve targets (decision 58/6)
Final evaluation report of multi-year agreement projects (UNEP/OzL.Pro/ExCom/69/12)	This report follows the recommendations of a previous desk study for the evaluation of multi-year agreements (MYAs) to further inquire into a series of issues related to the effectiveness of MYA activities and for lessons learned and good practices for the implementation of the HPMP. It is based on data collected during field visits to eight non-LVC countries between January and February 2013 and it focuses mainly on the refrigeration and foam sectors	The refrigeration training activities have contributed not only to promoting actual reduction in CFC consumption but also to building the credibility of government actions and environmental initiatives in general in the sector, creating favourable ground for future endeavours such as HPMP implementation. NPPs incorporate training in good servicing practices for refrigeration technicians, which is often accompanied by the procurement and distribution of servicing tools, either as a continuation of RMPs or as a distinctive component. A cause for concern is the undesirable market developments, such as the massive presence of low-quality CFC alternatives, which can damage the equipment and affect the attitude of the sector towards change. The existing RRR equipment is successfully collecting and recycling HCFC-22, reducing the demand for HCFC imports. However, IAs and NOUs need to improve the logistics of transportation between refrigerant collection points and R&R centres, support the regulatory binding conditions for quality assurance and scope of coverage, as well as the economic model for a sustainable operation, including a system of incentives and stimulus. Sustainability would be ensured by the reinforcement of institutional strengthening activities. The evaluation found positive social and economical impacts of the CFC phase-out (decision 69/11)

Annex III

CUSTOMS AND ENFORCEMENT: UNEP OZONACTION TOOLS, PRODUCTS AND SERVICES

As part of CAP's work in assisting countries to comply with their HCFC phase-out commitments and sustaining compliance with prior targets, OzonAction provides support to strengthen national capacity for effective customs and trade controls. This is achieved through the development of a range of materials intended to support customs and enforcement officers in their work to implement national licensing systems for ozone-depleting substances, and future commitments on HFCs under the Montreal Protocol, to detect and prevent illegal trade in these chemicals, and to facilitate legal trade. Many of these materials are produced in cooperation with our partner organizations.

1. Publications and Guides

Training Manual for Customs Officers: Saving the Ozone Layer - Phasing out Ozone-Depleting Substances in Developing Countries - Third Edition

The *Training Manual for Customs Officers* provides the necessary guidance and information to effectively monitor and facilitate the legal trade in ozone depleting substances and to combat their illegal trade. It presents information on the international policy context and an overview of technical issues, including information on chemicals and products traded and how these may be smuggled. The manual is intended for use in conducting training programmes for Customs Officers, as well as serving as a stand-alone reference document. Now in its third edition, this version takes into account the developments in international trade and provides new material to reflect changes in the Montreal Protocol, Harmonized System codes, licensing systems and other relevant information since its original publication in 2001 and its second edition in 2008. The guide is available on the OzonAction website and has been distributed at relevant meetings (Published 2013).

Ozone-depleting substances smuggling and concealment case-study handbook

The Handbook, which provides information and guidance on commonly used methods of smuggling and concealment of ODS, is intended to promote cooperation between criminal justice agencies within borders and to strengthen the law enforcement response to the illegal trade in the chemicals controlled under the Montreal Protocol. This Handbook is targeted to enforcement officers and is particularly beneficial to Police, Customs and Border Security Officials. It provides technical information that will reinforce officers' understanding of ODS and assist with the recognition and detection of illegal trade in these chemicals. The Handbook was developed in cooperation with the INTERPOL Environmental Crime Programme. It is available on demand only (due to its enforcement-sensitive content) and has been distributed at relevant meetings (Published 2013).

Risk assessment of illegal trade in HCFCs

This report provides a summary of recent cases of illegal trade, and the policy measures in place to combat HCFC smuggling. By considering market conditions for HCFCs and drawing parallels with the context and methods used by smugglers which led to chlorofluorocarbon (CFC) smuggling, the report provides an analysis of the risks of HCFC smuggling becoming entrenched, and makes recommendations on how this illegal trade can be prevented. The report was developed in cooperation with the Environmental Investigation Agency. The guide is available on the OzonAction website and has been distributed at relevant meetings (Published 2011).

Informal Prior-Informed Consent (iPIC) Supporting compliance through prevention of illegal and unwanted trade in ozone-depleting substances

This short booklet briefly describes how the iPIC system works and its advantages. It provides some information on results and successes from iPIC and encourages countries that are not yet members to join and to begin to reap the benefits of this initiative. The booklet is available on the OzonAction website and has been distributed at relevant meetings (Published 2015).

Legislative and Policy Options to Control Hydrofluorocarbons

This booklet provides developing countries with a suite of different options that they may wish to consider, including both mandatory and voluntary approaches to developing, enacting and enforcing different legislative and policy measures to facilitate a smooth HFC phase-down process. This guide complements the previous OzonAction publication, HCFC Policy & Legislative Options: A Guide for Developing Countries (2010). The booklet is available on the OzonAction website (Published 2018).

Establishing an HCFC import quota system

This booklet provides the necessary information and practical guidance for developing countries to design and implement a workable and effective quota system that will contribute to ensuring the country's compliance with the Montreal Protocol HCFC phase-out schedule. The booklet is available on the OzonAction website and has been distributed at relevant meetings (Published 2012).

2. Fact sheets and Information Notes

UNEP's OzonAction continues to prepare fact sheets providing relevant information and describing the immediate and future challenges to be addressed by the different Parties. The following fact sheets and information notes are of specific interest to customs and enforcement officers, and NOUs:

Customs Poster: The updated Customs Poster provides concise information on ODS and alternatives and a short checklist of issues for customs officers to keep in mind when handling ODS shipments. (2016 update)

Customs Officer's Quick Tool for Screening ODS: A quick reference tool for customs and enforcement officers that provides access to the key information regarding ODS and their alternatives and relevant customs codes.

Refrigerant Designations: A fact sheet produced by ASHRAE in cooperation with UNEP OzonAction, which provides information on refrigerant designation and safety classification, the fact sheet is updated every 6 months to indicate the new refrigerants which are assigned "R" numbers *ASHRAE designations).

Harmonized System code factsheets:

- HS nomenclature (HS codes) for HCFCs and certain other ozone-depleting substances (post-Kigali update)
- Commonly traded HCFCs and mixtures containing HCFCs (post-Kigali update)
- Commonly used non-ODS substitute refrigerants (post-Kigali update)
- Common products and equipment containing or reliant on HCFCs
- HS codes for HFCs: Actions to take ahead of the of the new 2022 HS (*in production, with WCO*)

Free trade zones and trade in ODS: As part of international trade many shipments of ODS pass through Free Trade Zones (FTZ) and a lack of proper oversight and controls in such zones can create an environment where illegal trade in ODS can proliferate. This paper provides a brief overview of the subject.

The informal prior-informed consent (iPIC) mechanism: The iPIC mechanism is a voluntary and informal system of information exchange on intended trade between the authorities in importing and exporting countries that are responsible for issuing ODS trade licenses. This fact sheet gives an overview of how this informal mechanism operates and provides some interesting information on the results of the control and monitoring of ODS trade conducted through iPIC.

The Kigali Amendment to the Montreal Protocol: HFC phase-down: This short paper provides an overview of the Kigali Amendment and its consequences.

Kigali amendment fact-sheet series and poster: Following the adoption of the Kigali Amendment to the Montreal Protocol on Substances that Deplete the Ozone Layer, UNEP's OzonAction prepared a series of fact sheets describing the immediate and future challenges to be addressed by the different Parties between now and until the Amendment comes into force. A timeline poster is also available.

All the fact sheets/briefs are available on the OzonAction website and have been distributed at relevant meetings.

3. Mobile applications, videos and web-based tools

In addition to the apps described in the refrigeration section above (What gas app and refrigerant identifier video app), the following products have been developed:

iPIC: The online iPIC system provides participating countries with real-time, 24-hour, 7-days-a-week personalized access to key licensing-system data in each of the 100 participating countries. The system provides a standardized and secured repository of iPIC data. Features of the online iPIC include the ability to search specific items of information; an interactive query and information sharing forum; the ability to easily and rapidly generate various reports and statistics; and the ability to update iPIC information with a simple click that will copy the information from a previous year. It is equipped with a FAQ section (which answers basic questions) and a Help section (which thoroughly explains how to use the online system); multi-lingual capability; and an interactive colour-coded map displaying country iPIC information sheet status. iPIC-online is accessible on an invitation-only basis (i.e. not open to the public). The platform is currently being upgraded and streamlined.

Combating illegal trade in ODS: training video: This 26-minutes training video provides customs and enforcement officers with an overview of illegal trade in ODS, and shows specific cases and examples from around the world. It provides practical guidance and tips on identifying suspicious shipments and smuggled ODS. The video is available on demand only (due to its enforcement-sensitive content) and has been distributed at relevant meetings (Published 2014).

4. Online Training Tools

E-Learning Modules for Customs Officers: OzonAction and the World Customs Organization (WCO) jointly developed an e-learning course in 2009 devoted to the enforcement of the Montreal Protocol. The course has been updated several times. The course is based on the UNEP Training Manual for Customs and Enforcement Officers (Third Edition) and reflects WCO's expertise in developing and delivering online training to customs officers worldwide. The E-learning modules are hosted and disseminated through the WCO *CLIKC* platform. The e-Learning is accessible on an invitation-only basis to all customs officers and NOUs on request (it is hosted on a closed enforcement platform). Updates and maintenance are ongoing.

OzonAction Web pages: OzonAction hosts a specific customs and enforcement page with a range of materials intended to support customs and enforcement officers in their work to implement national

licensing systems for ODS, to detect and prevent illegal trade in these chemicals, and to facilitate the legal trade.

5. Special services in cooperation with partners

World Customs Organization

UNEP and the World Customs Organization have had long-standing cooperation on the issues related to trade (and prevention of illegal trade) in ozone-depleting substances (ODS) controlled under the Montreal Protocol and their alternatives. This cooperation was formalized with an MOU signed in 2003 as a cooperation framework between the two agencies, and has led to specific concrete initiatives such as:

- Developing E-learning modules on the Montreal Protocol and ODS trade with dissemination through WCO *CLIKC* platform (see above)
- Cooperation on specific WCO operations:
 - The Sky Hole Patching Initiative on ozone-depleting substances and hazardous waste 2006 to 2009;
 - Sky-hole Patching Project II, in 2010: Customs from over 80 countries conducted a six-month global Project to monitor trade and fight ODS smuggling, with support from the WCO, UNEP and National Ozone Units (NOUs).
 - Ongoing operation on waste and ODS
- OzonAction representation at relevant meetings and workshops, including:
 - WCO Enforcement Committee,
 - Customs Cooperation Council,
 - Working Group on Commercial Fraud,
 - WCO Regional Intelligence Liaison Office (RILO) meetings,
- Participation of WCO HQ and RILO representatives at OzonAction workshops and training sessions.
- Cooperation on ECA and global ozone protection awards
- Survey/evaluation: comprehensive global assessment of customs training methodologies and infrastructure (Montreal Protocol), carried out in cooperation with the WCO
- Communication on issues of HS codes for ODS and alternatives, and other issues for joint fact sheets, expert review of OzonAction fact sheets and Customs Training Manual, and guidance to countries
- OzonAction information materials and tools, uploaded on the secure *WCO Environet* platform

Green Customs

OzonAction is a member of the Green Customs Initiative. This initiative, launched in 2004, is a partnership of international organizations cooperating to enhance the capacity of customs and other relevant border-control officers to monitor and facilitate the legal trade and to detect and prevent illegal trade in environmentally sensitive commodities covered by relevant trade-related Multilateral Environmental Agreements (MEAs) and international conventions. OzonAction (in cooperation with the Ozone Secretariat) provided a chapter on the Montreal Protocol and illegal trade in ODS to the Green Customs Guide.